الفصل الثاني

تحديات التغيرات العالمية وانعكاساتها على المدرسة

أولاً تسارع التغيرات

ثانيـــاً تصاعد حدة الصراع والمنافسة

ثالثـــاً ارتفاع معدلات العولمة الإدارية

رابعــاً زيادة الانفجارات التكنولوجية

خامساً ندرة الموارد الأساسية

سادساً تغير طبيعة القوى العاملة

سابعــاً سرعة التحول من فكر المال إلى فكر المعرفة

ثامنــاً سرعة حراك الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية

تاسعــاً انتشار جماعات الضغط والتقويم القومى والعالمي

عاشراً اختلاف معايير الإختيار ومقاييس النجاح

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة

إن مظاهر التغيرات العالمية أصبحت واضحة لكل عين، وحقيقة يسلم بها الجميع ويعيش أحداثها، وإذا كانت العولمة أهم مظهر للتغيرات العالمية فى القرن الماضى فكراً إنسانياً لدى جماعة المهتمين بها فقد أصبحت فى هذا القرن حقيقة. ومن أبسط مظاهرها أن تعبير العولمة من أكثر التعبيرات تداولاً بين الكتاب والأدباء، ورجال الاقتصاد والسياسة، كما أن مرادفات العولمة من أكثر المرادفات تداولاً. فالكونية، والمتغيرات الدولية والتكتلات الاقتصادية، كلها معان تشير إلى مظاهر العولمة وسماتها، كما ارتبط شيوع هذا المعنى بظهور أفكار ونظريات جديدة فى مختلف فروع المعرفة.

ولا شك أن كل فكرة أو نظرية جديدة تمثل تحديا حقيقيا للتربية وانظمتها ومدخلاتها، ومخرجاتها، بل يمكن التجاوز قليلاً لكى نقول أن التربية من أول المجالات التى تتأثر بكل فكرة أو نظرية جديدة سواء كانت هذه الفكرة أو النظرية فى ميدان العلم أو الفلسفة أو السياسة، باعتبار التربية هى الحياة، والتربية هى المجتمع لذلك كان من المهم أن نستعرض أهم تحديات ظاهرة العولمة خاصة لتأثيرها المباشر بالمدرسة، وآلياتها حتى يمكن معرفة درجة التفاعل المطلوبة مع هذه التحديات.

أهم تحديات العولمة وانعكاساتها على المدرسة

أولاً تسارع التغيرات

من أخطر تحديات العولمة الآن هو التصاق الفكرة مع التطبيق فى كل المجالات المعرفية، ولم يعد هناك فاصل زمنى بين ما يدور فى الأذهان من ابتكارات وابداعات حتى لو كانت خيالية، وما يتحقق منها فى الواقع.

وإذا كنا فى الماضى نستغرق وقتاً طويلاً بين الحلم بالأشياء فى مختلف شئون الحياة والأمل فى تنفيذها، فالآن انتهى ذلك الوقت تماماً، وأمكن تنفيذ الأحلام بمجرد ذكرها أو الجهر بها حتى أصبح العالم فى دهشة عظيمة توالى تنفيذ الأحلام، حتى أطلق البعض على هذا العصر **عصر الحلم والحقيقة** والفكر والتطبيق، والقول والتنفيذ، ولم تعد هناك فواصل زمنية بين ما نتمناه وما نراه لدرجة الوصول إلى فكرة الالتحام التام بين ما فى العقل وما فى اليد، حتى أن الغالبية لم تعد تحسب للزمان عمراً ولا للأيام عدداً، وقضوا بأننا نعيش زمن **اللا زمن** لشدة التسارع وعدم القدرة على الفصل بين الثوانى والسنين والأيام والأعوام.

فإذا كانت سمة العصر التسارع فى الحركة فلاشك أن زيادة معدل التسارع فى التغيرات لم يعد لها حدود، ولم يعد هناك معارضين للتغيرات، ليس لقلة عددهم ولكن لتكاثر التغيرات عليهم، ولذلك أصبحت الغالبية العظمى تؤمن إيماناً راسخاً بهذه التغيرات باعتبارها الأمر المسيطر على كل شيء ونعنى بكل شيء الماديات على إطلاقها، والمعنويات بنسب متفاوته، ولم يعد هناك شيئ يحكم عليه بالثبات التام والمطلق، وبالرغم من حقيقة تسارع التغيرات إلا أن هذا يصيب رجال التربية بالحذر الشديد والترقب المشوب بالخوف من زلزال التغيرات على

المعنويات التى يجب أن نحافظ عليها بالرغم من التغير، حتى لا تتهدم بنايات الهرم القيمى ونلجأ إلى الترميم أو إعادة البناء، وهذا لا يصلح الشكل بالصورة التى كان عليها ذلك الهرم.

وأصبحت سرعة التغيرات من أشد الأمور خطورة على إدارة المدرسة ودورها فى الحفاظ على النسق الاجتماعى لجماعة المجتمع، ومن أكثر مخاوف هذه الأمور تلميذ تلك المدرسة الذى يجب علينا أن نحافظ على أصالته دون أن يعد الإعداد المناسب للمعاصرة وأن يتعرف على الثقافات المختلفة دون أن يتأثر بها ويهدم بنائه الثقافي، كما أن التغيرات المتسارعة سوف تجعل من العمليات التربوية سوقاً متسعاً للإسترزاق من أولياء الأمور والتلاميذ تحت شعار نحن نقدم خدمة عالمية، وظروف تعليمية تناسب العصر. وهذا وحده كفيل بتدمير البناء الإجتماعى للمجتمع، لما لهذه المنافسة من خطورة إقتصادية واجتماعية، تجعل المال هو الهدف والوسيلة لدى المؤسسات التعليمية، وكذلك المعلمين والتلاميذ ولا شك أن هذه المنافسة أصبحت واضحة وجلية لدى المهتمين بالتعليم فى كل مكان، ولا شك أن تلك المنافسة وهذه الظاهرة من أخطر ما سيؤثر على نسق المدرسة الثقافى مستقبلاً ولاشك أن المنافسة قد تكون مطلوبة إذا كان ظاهرها رحمة نرجوها ولكن مع الحذر الشديد للباطن الذى لا نعلمه ونخشى من تدميره لهويتنا.

وأخطر ما تصاب المدرسة منه فى حومة التغيرات المتسارعة دخول منظمات وهيئات وأفراد مجال التربية وهى ليست صناعتهم وبالتالى يضعون المدرسة والقائمين عليها فى مأزق صعب، والدخول معهم فى حلبة المنافسة شيئاً أشد صعوبة، ولذلك علينا أن ندرك هذا الموقف، ونقدر للإدارة مسئوليتها ونعمل بقومية وطنية للحفاظ على تماسك الإدارة المدرسية الوطنية، حيث تصبح هى السد المنيع ضد خطر تسارع حركة تغيرات العولمة بكل مجالاتها، حتى

تسهم فى الحفاظ على الهرم القيمى للمجتمع بكل طبقاته وعلى مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن خطورة التسارع على المدرسة مكمنها ضرورة التعامل مع نتائج الإبتكارات والأنشطة العلمية الإنسانية، فيصبح على المدرسة أن تعطى دوراً رائداً للآلة والتقنيات التكنولوجية، والتى بغير قصد منها سوف تتزايد هيمنتها على عقول التلاميذ، وليست هناك مشكلة أو خوفاً من خطورة التسارع إذا كان الهدف القومى واضحاً لدى إدارة المدرسة، فلا ضير من التعامل مع ثورة المعرفة والمعلومات وزيادة الاعتماد على الاتصالات التكنولوجية دون أن تزعزع تلك الوسائل القوى المعنوية لهوية التلاميذ وتحولهم إلى فكر العولمة ذات الرداء الأحمر التى تهدف إلى العصف بالأوتاد الثابتة والقوية، ولابد أن تتأكد إدارة المدرسة أن تسارع معدلات حركة العولمة فى الفكر والإدارة والاقتصاد سوف تبث سحاباتها على كل مكان بالكرة الأرضية ويبقى دور القوى الوطنية للتربية فى دفع هذه السحابة من فوق سمائها، حتى تصفو السماء، وتستمر اشراقة شمسنا.

كل شيء أصبح قابل للتغير إذا لم تمتد إليه يد العولمة حتى الآن، وهذا ما نتوقعه فى المستقبل القريب أو فى زمن اللا زمن مع تنامى العالم وإزالة حدوده وحواجزه وأصبح أى انسان فى أى مكان يمكن له اختراق فكر أخيه بدون إذن منه للدخول حتى اصبحنا نقول أن العقول فتحت بلا رغبة أو قدر من أصحابها، كل ذلك يجعل المدرسة أمام مسئوليات صعبة وشاقة وتحتاج إلى كل الجهد الوطني.

كل ما سبق عن التغييرات كمشكلة أو كحل لمشكلة سوف يجعل الإدارة فى غاية الحرج إذا لم تكن تملك القدرة على الثبات أمام هذه الموجات المتلاحقة من التسارع، وكذلك تملك القدرة على التفاعل مع هذه التغيرات بنفس الدرجة من

حيث القوة والإتجاه ضماناً للاستقرار الوطنى كمطلب عادل ومسئولية عقلانية من أجل الحفاظ على ثقافة الأمة ووحدة الوطن وغد مشرق ينتظرنا.

ثانياً تصاعد حدة الصراع والمنافسة

إن السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين التى كان من أهم سماتها سقوط الدولة الشيوعية الاشتراكية الكبرى فى العالم، أو سقوط القطب الثانى على الكرة الأرضة.. وبالرغم من وقوع الاشتراكية الشيوعية فى قاع الهاوية، وانخفاض معدل الصراع العسكري، إلا أنه ظهر على الساحة صراع جديد ومنافسة من نوع آخر ألهبت العالم كله وأشعلت النيران فى كل مكان، ولم يعد هناك مكاناً بعيداً عن حلبة الصراع والمنافسة، فقد ظهرت فى السنوات العشر الأخيرة ظاهرة العولمة بكل مرادفاتها، وبكل ألوانها واشكالها الشرعية والغير ذلك، ولم يعد العالم فى موجة الصراع الحاد قادراً على التميز بين الغث والثمين، وتاهت عقول أصحاب الرأى فى الوقوف مع الصراع أم ضده أو الوقوف فى مدرجات المشاهدة للفرجة بتقسيم الغنائم أو الدفاع عن المهزومين بدافع الإنسانية والأخلاق.

وأكد المحللون السياسيون أن زيادة تصاعد حدة الصراع والمنافسة فى بداية القرن الحادى والعشرين ساهمت فى رفع درجة الخوف الهستيرى عند جميع شعوب الأرض، فلم يعد الخوف صفة الفقير والجائع فقط... حيث يؤكد المنطق أن تلك الفئة تنطبق عليها شروط الخوف تماماً، خوف من اليوم والغد على لقمة العيش لإيقاف صراخ البطون وتهدئة روعها.

لكن الخوف امتد واشتد عند الأغنياء أصحاب السلطة والمال الذين من المنطق هم أهل الأمن والأمان، فما هى أسباب خوفهم؟ والإجابة سهلة يسيرة، فإن خوف الأغنياء من الفقر عشرة أمثال خوف الفقراء منه، لأن أهل الفقر

اعتادوه ولكن الأغنياء يخشون من استغناء الفقراء عن حاجتهم وبذلك يبطلون أهميتهم ويحددون إقامتهم الاقتصادية وبالتالى تسقط حصونهم المنيعة، وتقف سطوتهم لدرجة أنهم يتمنون الموت عن الحياة التى لا يجدون فيها من يحتاجهم.

ومن أهم مظاهر وسمات الصراع والمنافسة فى عصر العولمة ارتفاع مستوى الطموح عند المؤسسات الاقتصادية الكبري، ومن أهم تأكيدات الخوف من الصراع هو اندماج العديد من الشركات الرأسمالية الكبرى والمتعددة الجنسيات فى شركة واحدة كبرى حتى تحمى تلك الشركات نفسها من خطر المنافسة، وتسعى بكل الوسائل إلى أقصر طرق النجاة من هذا الصراع القاتل.

وامتد الصراع إلى السيطرة على الأفكار والعقول وأصبح من الأمور العادية أن تعلو أسهم تجارة العقول، ويكون ذلك تحت شعار مبدأ احترام حرية الإنسان وحقه فى الحياة، فتحولت المنافسة من السيطرة على السوق بيعاً وشراءً إلى السيطرة على العقول الذكية وأفكارها.

وأصبح الصراع عليها سياسياً قبل أن يكون اقتصادياً، ومع زيادة حدة الصراع للسيطرة على كل مكان فى العالم ظهرت الاختلافات والصراعات الفكرية والتناقض فى الأقوال والأعمال وبين التوصيات الإنسانية فى المؤتمرات العالمية لحماية الإنسان فى كل مكان، وهتك هذه التوصيات على أرض الواقع، وتحولت الابداعات والابتكارات التى هى فى الأصل لخدمة القضايا الإنسانية العادلة، وتخفيف ألمه وإعادة البسمة والسعادة إلى نفسه إلى فتح مصيدة لقتل الأحلام وإيقاف الطموح فى رفاهية العيش، ونشر السلام على ربوع الأرض.

وتحول هدف الوصول إلى أقصى درجات الجمال والكمال الإنسانى فى ظل صراع العولمة إلى رمى الجمال بالأحجار، وتدمير الكمال الإنسانى أو تحويله إلى المنفعة الشخصية.

إن الصراع القائم اليوم على الأرض أوقع الخوف والحسرة فى قلوب الجميع من تسارع سنوات القرن الحادى والعشرين، حيث تلبدت سماء العالم بغيوم تنذر بالخطر وتهدد الأمن والأمان.

ولقد زادت حركة العولمة فى إتساع دائرة الصراع والتنافس بين كل الإدارات فى مختلف المجالات، وأصابت الإدارة المدرسية التى أصبحت تعيش على القلق والخوف حيث لا يمكن أن يسمح لها بأن تقف في مدرجات المشاهدة فقط، فالمسئولية أكبر وأقوى من الحركة السلبية، لأن الطلاب وأولياء الأمور بإعتبارهم شركاء فى المسئولية الإدارية لن يوافقوا على هذا الدور السالب، بل سوف يقتحمون صمت الإدارة المدرسية حتى تنطق وتتكلم لصالح مستقبل الأجيال والوطن.. ولابد أن تسهم الإدارة بدور فعال، وتشارك فى حلبة الصراع والمنافسة بشرط أن يكون ذلك كله فى دعم الأمن القومى والسلام الاجتماعى حتى لا تختل منظومة الحياة.

وبنظرة عقلانية وموضوعية لمستقبل العولمة وحتمية بسط نفوذهاعلى كثير من المجالات يصبح من الضرورى قبول التحدى ومواجهته والقدرة على التفاعل معه بإيجابية، وعدم التغاضى عنه أو إغفاله حتى لا تفاجأ الإدارة المدرسية بهزيمتها النكراء لوظيفتها، وعدم القدرة على تنظيم حركة الأجيال بالمنطق الذى يحفظ لهم شخصيتهم الثقافية وما نأمله فى زيادة الاسهام الفعال فى حفظ النسق الثقافى من كل شوائب العولمة التى قد تعلق به من زيادة معدلات الصراع والمنافسة الإقتصادية والثقافية، والتى هى بلا أدنى شك جزء من عمليات التربية فى كل مرحلة وفى كل وقت.

ثالثاً ارتفاع معدلات العولمة الإدارية

بلا شك أن الصورة العامة للإدارة فى المؤسسات القوية اقتصادياً أو سياسياً تسترعى الإنتباه للوهلة الأولى.

وهذه الصورة نتيجة طبيعية لزيادة نفوذ العولمة الإدارية وبسط سلطانها على الأفراد، ولم تعد النظم الإدارية المعولمة أن تسمح بأى ثغرة لاختراقها بسهولة، مما يؤكد أن العولمة أصبحت أمراً محتوماً وحتمية واقعة لا مناص لأحد من الهروب منها، وإذا كانت العولمة وأفكارها بدأت معتمدة على الأسلوب الإقتصادى فإن ذلك لم يعد كاف مطلقاً لاستمرارية الامتيازات التى حصلت عليها، بل تخطت تلك المرحلة لتصل إلى عولمة الإدارة، وبذلك تضمن السيطرة التامة على التفكير والتنفيذ لمستقبل طويل، وإن زيادة حدة الصراع والتنافس على تملك الأسواق كما سبق أن أشرنا أصبح من العوامل الحاكمة للسيطرة طويلة الأجل. فلا شك أن عولمة النظم الإدارية باطنها تحويل ثقافى لجهات العولمة حتى تصبح سلاحاً من أقوى الأسلحة التى تعتمد عليها فى حل عقدة الشعوب الثقافية، وبالتالى تصبح خطوط الدفاع القومية واهية وضعيفة ويسهل إختراقها.

ولا شك أن العولمة الإدارية أصعب أنواع العولمة وأخطرها على ثقافات الشعوب لما تحدثه تلك الأفكار من تقارب بين ثقافات الشعوب وسرعة ذوبان الفوارق الحضارية بينهما حتى تصل إلى صهر جذور الثقافات المختلفة ومحو هويتها حتى تصل إلى إغراق الكثير من شعوب العالم الفقيرة نتيجة تحلل القيم والعادات التى من خلالها تدافع الشعوب عن الثقافات.

ولا شك أن العولمة الإدارية تعمل جاهدة فى السيطرة على نظم الدول النامية واتهام تلك النظم بالعقم وعدم مسايرة التغيرات العالمية، وأصبح الإنسان فى أى مكان فى العالم المترامى الأطراف خاضعاً لنقل كل أو على الأقل معظم النظم الإدارية لشعوب العالم المختلفة عبر وسائل الاتصال المختلفة، ومن خلال تطبيقات ثورة المعرفة، حتى أن الكثير من الشعوب التى غزتها العولمة الإدارية

أصبحت تتهم حكوماتها بالتقصير والتعقيد الإدارى مما ساهم فى زيادة ارتفاع الحواجز النفسية بين تلك الشعوب وحكوماتها، بل وصل الأمر إلى إتهام الحكومات النامية بالرجعية والدكتاتورية.

ولا شك أن العولمة الإدارية أصبحت جزءً من المخطط العام للعولمة الثقافية التى يسعى لها أنصار العولمة للوصول إليه فى الزمن المناسب، وإذا سلمنا أن خطر العولمة الثقافية مراقب وخطواته محسوبة باعتبار أن تلك الثقافة التى يراد عولمتها هى ثقافة الغرب الرأسمالى وغالباً ما تكون ثقافة مادية تلقى من الدفاعات الدينية ما يصد ويرد يدها فى قلبها، ومع ذلك فلكل غزو ضحاياه وهم أصحاب تلك المبادئ الذين لديهم إستعداد كبير لتكرار غزواتهم وزيادة الضحايا.

ونحن لا ننكر أهمية العولمة الإدارية المعتمدة على التطبيق المعرفي. ولكن نخشى الخسائر المعنوية التى ورثناها ونحن مسئولون عنها وعن سلامتها.

ومن المنطلق العقلانى علينا أن نعترف بأن الإدارة مهماصغر دورها لابد أن تتفاعل مع العولمة الإدارية، وأن تستفيد من ابتكاراتها المادية لسهولة تيسير المعرفة للطلاب، بشرط أن تعمل جاهدة على تأجيل النظم الإدارية التى تخشى عليها من التحريف أو التغير، وعليها أن تؤمن بضرورة تأصيل نفسها كإدارة إنسانية عليها أن تقدم كل ما تملك من إمكانات لتحقيق التوافق الإيجابى لمتطلبات العولمة الفكرية بوعى تام وحرص شديد حتى لا تصطدم عناصر الثقافات الأخرى بمكونات الثقافة المصرية ويتحول الصدام الفكرى إلي صراع دموى تتشربه أجيال المستقبل، ويستمر طويلاً، وتتوطد جذور الحقد الاجتماعى بين هذه الأجيال، وتزداد درجة تنافرها، وبالتالى يقل تعاونها، ويضعف العزم القومي، وتحل محله الأنانية الفردية الكفيلة بسحق آمال الحب والخير فى نفوس

الشعب الذى عاش آلاف السنين تحت ظل سماء التكافل والتواد والتراحم فى كل الأزمات.

ولا بأس مطلقاً من التفاعل التام مع العولمة الإدارية بشرط الحفاظ على الحضارة النوعية وبنائها القيمى الذى يسهم فى تحقيق كرامة الإنسان فى وطنه، ويميزه عن غيره خارج وطنه، مع تعظيم القدرات الثقافية الوطنية حتى لا تبترها العولمة الإدارية من جذورها.

وحيث تؤكد انعكاسات العولمة الإدارية على المدرسة، فيكون من الضرورى أن تواجه الإدارة المدرسية هذه التحديات بكل ماتملك من قوة، وأن تعتمد على خطة مرنة منسقة ومتسقة قادرة على علاج الأمور كلها، ولا يجوز مطلقاً أن تأخذ طريقة العلاج النصفى أو الجزئي، فإن تسارع الأمراض يكون أقوى من علاج الأجزاء، وبالتالى يكون من الفرض الواجب علاج الأجزاء كلها، وبذلك يتم التدريب للوقاية، والعلاج يبدأ من المعلم والمنهج والأنشطة والموثرات البيئية حتى يصل إلى التلميذ نقيا قادراً على تحقيق الإفادة الكاملة وتصبح جميع موثرات العولمة تحت السيطرة الكاملة للفكر والتنفيذ العلمى المخطط للتربية.

ومن العلاجات العقلانية لمواجهة مد العولمة الإدارية أن تكون الإدارة المدرسية لديها المقدرة على استخدام اتجاهين للإصلاح وهما التحديث والتجديد المخطط الشامل مع عمق فكرة الإيمان بالأصالة الثقافية التى تميزنا كأمة لها جذور الحضارة المحفورة فى وجدان العالم كله حتى تؤمن الأجيال القادمة بأن مصر كنانة الله فى الأرض، وأن الأمة العربية خير أمة أخرجت للناس، تأمر بالمعروف وتنفذه، وتنهى عن المنكر وتلتزم بالنهى أولاً وقبل غيرها.

رابعاً زيادة الانفجارات التكنولوجية

إن قدوم القرن الحادى والعشرين وزيادة الثورة المعرفية فى نهاية العقد الأخير من القرن العشرين شهدا تصاعد الإنفجارات التطبيقية لمعظم النظريات العلمية الحديثة حتى كاد أن يكون المستحيل ممكن والخيال حقيقة، وقد شهدت الساحة العلمية العديد من الإكتشافات المتتالية لمجالات كانت تمثل للعالم عقبة كؤدلا يمكن اقتحامها، لسنا فى حاجة مادية لإثبات زيادة الانفجارات التكنولوجية فى أى مجال من مجالات الحياة، ولو أخذنا على سبيل المثال أى قطاع إنتاجى أو خدمى لمعرفة سمات ومظاهر الانفجارات التكنولوجية فسوف يكون من العسير علينا الحصر الدقيق، لأننا إذا تناولنا وسائل النقل، فإن شكل ولون وسرعة وتقنية السيارات سوف يكون واضحاً للجميع ولا يحتاج إلى إثبات، والشيء الذى يعيد للإنسان صوابه هو الذهول المدهش لتصميم السيارات الحديثة وما تتمتع به من تقنيات عالية أذهلت مصممى سيارات القرن العشرين والأشد دهشة أن سرعة تغير موديلات السيارات تنافس بشدة تغيير موديلات الأزياء، حقاً لهذه الدرجة وهناك ماهو أكثر من ذلك.

أما الحديث التكنولوجى عن وسائل الإتصال فيكفى الإثبات الواضح من خلال البريد الألكترونى الذى فاق كل توقع وأعجز بإنجازه العقول الذكية، وساهم بفاعلية فى تحقيق مقولة **اللا زمن** فلم نعد فى حاجة إلى طابع بريدى أو جهاز فاكس أو انتظار رسالة فكل ذلك أصبح من متحفيات القرن البعيد ومازلنا ننتظر فى هذا المجال ما هو أكثر وما هو أفضل حتى أصبح الإعتماد على الإنترنت شيئاً فى غاية الأهمية كى نساير هذا الكم الهائل من الإنفجارات التكنولوجية أو للحصول على أخر ما نتوقع بالرغم من أن هذه العبارة أصبح لا وجود لها مطلقاً، ولكن من الأفضل علمياً أن نقول مالا نهاية للتوقع لكل شيء.

وأما عن زيادة الثورة التكنولوجية فى الفضاء فذلك شيء يحتاج منفرداً إلى مجلدات لكى نصل إلى ما يجب أن يعلمه الشخص العادى عن هذه الثورة العملاقة ولكن يكفي القول بأن العالم كله شرقه وغربه، شماله وجنوبه أصبح تحت سيطرة الفضاء، ويستطيع أى شخص فى أى مكان أن يحقق اتصالاً سريعاً وسهلاً من جهاز التليفون الذى يحمله فى يده، ويضغط على جزء من عشرة أزرار فيكون العالم كله بين يديه. أليست هذه حقيقة علمية أتاحتها الثورة التكنولوجية لعلوم الفضاء.

ولذلك يجب على المدرسة حيال هذه الانفجارات المتتالية لثورة التطبيق العلمى أن تكون على درجّة عالية من عدم القناعة لما تملكه من أدوات ووسائل تكنولوجية عتيقة، أصدرت العولمة التكنولوجية أمراً صريحاً بإعدامها وهذه حقيقة حيث أصبح من لديه جهاز كمبيوتر منذ عام ٩٥ أو ٩٦ أو ٩٧ أو ٩٨ أو ١٩٩٩، لا قيمة له الآن مطلقاً مع ظهور تقنيات الأجهزة الحديثة المتطورة تكنولوجياً، والتى أصبحت قادرة على عمل كل شيء بدون تحديد يريده الإنسان منها، عدا الخلق والموت حتى نكون فى مأمن من شرور الاعتقاد المادى فى هذه الأشياء.

ومن الضرورى والمهم أن تعترف المدرسة أن التغيرات المتوالية فى ثورة التكنولوجيا أصبحت تمثل متوالية هندسية، وأصبحت تمثل أهم وأقوى التحديات، وبالتالى فلابد أن يكون للمدرسة وقفة مع الحقائق والإعتماد الموضوعى على خطة علمية تحقق لها المكانة الفريدة والمتفردة مع مجموعة الإدارات الإنسانية المختلفة، وأن تؤمن إيماناً عقائدياً بأنها ليست أقل من غيرها من الإدارات الأخري.

ولا شك أن من أهم عوامل النجاح فى الإدارة المدرسية هو مقابلة التحدى التكنولوجى بتحدى أقوى منه من خلال حسن الاستغلال والقدرة على التفاعل

وتسخيره لخدمة الأغراض والبرامج والأهداف التعليمية والتربوية والعمل على الاستفادة التامة والكاملة منه فى تطوير التعليم وتبسيط أجزاءه لتسهيل عملية التوصيل إلى عقول التلاميذ فى كل وقت وحين.

ولا شك أن مظاهر العولمة التكنولوجية والقدرة على الاستفادة منها واضح فى قنوات التعليم، ونأمل المزيد والمزيد، وأن تكون عوناً للتلاميذ فى الاستفادة منها من خلال شدة الجذب وسهولة العرض وبذلك تكون زيادة الانفجارات التكنولوجية فى عصر العولمة خيراً لنا وشراً على من لا يستفيد منها.

خامساً ندرة الموارد الأساسية

إذا كان من أهم سمات العولمة سرعة التملك للموارد والأسواق، فسوف تكون النتيجة الحتمية لزيادة الطلب ندرة فى العديد من الموارد الأساسية المطلوبة، سواء كانت هذه الموارد مادية أو فنية أو بشرية.

ولا يستطيع أن ينكر أحد أننا فى عالم سريع التغير، وأصبحت حاجة الرأسمالية للسيطرة أكثر وأقوى من أى وقت مضي، حفاظاً على الموارد الأساسية التى يحتاجها أصحاب العولمة فى منتجاتهم الإستراتيجية.

ومن البشاعة المتعولمة ما يجرى الآن لاستغلال كل مناطق الموارد الخام بكل الطرق المشروعة مثل الشركات المتعددة الجنسيات أو من خلال تقديم المعونات العينية أو المالية لتلك البلاد التى تملك تلك الموارد ولاريب أن زيادة الطلب على الموارد الأساسية، أصبح لها من الجوانب السيئة مالا يمكن حصره، وأخطر هذه الجوانب تهديد البيئة الحيوية وما تنذر به من مشكلات تدمر البشرية كلها، أو تحرق طاقتها البشرية والحيوانية والنباتية، كما أن من أبرز الأخطار زيادة الاضطهاد السياسى لمجموعات الوطنيين فى معظم البلاد التى تحتوى

على تلك الخامات الهامة حتى لا يهددوا مصالح الرأسمالية بدعواتهم التحررية ضد الرأسمالية والاستقلال باقتصاد بلادهم.

وأصبح الترابط بين الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة وأزمات البلاد النامية التى تحتوى على مجموعة الثروات الأساسية واضحة ومتلازمة، ولا يمكن فصلها.

وصار أمر اعتماد البلدان المتقدمة على دول العالم الثالث فى الحصول على احتياجاتها من الطاقة اعتماداً واضحاً وبدرجة كافية حتى لم يعد من الضرورى أن نطيل البحث فى هذا الأمر. وأصبح التنافس بين البلدان الصناعية على أعلى المستويات للحصول على ما تتطلبه اقتصادياً من المواد الأولية.

ولا شك أن ندرة المواد الأساسية فى بلدان الدول النامية سوف تؤثر على التنمية الاقتصادية الاجتماعية بطرق ودرجات مختلفة، ويزداد تأثرها بنمو البلدان المتعولمة، وهذا يشير إلى زيادة الارتباط فى المستقبل القريب بين البلدان الصناعية المتقدمة وبلدان المخزون الاستراتيجى لتلك الصناعات. ولا تقف الندرة عند الموارد الأساسية بل يمكن التجاوز ليشمل المقومات البشرية الفنية العالية المستوي، وهنا تدخل المدرسة وإدارتها كجزء من التفاعل مع تلك الأحداث، ويصبح من الضرورى مواجهة هذا التحدي، وعليها أن ترسم خريطة استراتيجية وفقاً لظروف البيئة وما تملك من موارد للحفاظ عليها وزيادة استثمارها بالطرق التقنية العالية المستوى حتى يمكن أن تنال حظها من النمو الاقتصادي، وكذلك أن تعمل بكل ما تملك على تحسين مخرجاتها التعليمية وهم المتعلمين، حتى يكونوا قادرين على التنافس فى سوق العمل العالمى أو القومى أو المحلى الذى لن يقبل إلا أصحاب المقدرة الإبتكارية العالية.

لذلك انتشرت فى معظم دول العالم النامية أنواع مختلفة ومعاهد متنوعة للتعليم ذات تقنية عالية، ودخلت حيز الاستثمار لتحقيق أهداف استراتيجية ليكون خريجها فى دائرة الندرة، ومن ثم يصبحوا فى قائمة الطلب السريع، وبالتالى يرتفع الأجر، ويتحولوا من عامة المتعلمين إلى النادر منهم أو الخاص جداً، ومن الصواب والعقل الراجح أن تجعل المدرسة ندرة الموارد الأساسية نقطة انطلاق للوصول بمخرجاتها إلى الدرجة العالمية وليس ذلك أختيار بل هى حتمية الحل السليم للعولمة الاقتصادية.

حيث أن أكبر تحديات العولمة هو القدرة على الإستغناء عن أشياء كثيرة لوجود العديد من البدائل، وينطبق ذلك على القوى البشرية باعتبار دخولها حلبة المنافسة الاقتصادية. وبالتالى لن يرغم أحد على قبول شيء بدون رغبة منه، ورضاء تام لهذا أو ذاك الشيء. ومن ثم على المدرسة أن تعتمد على أعلى الوسائل العلمية فى الوصول بمخرجاتها إلى درجة الجودة العالمية التى يتسابق عليها الجميع، وبذلك يمكن أن نساير العولمة ونحقق التوازن المطلوب بين الندرة والجودة وتحقيق استراتيجية تنافسية للموارد الأساسية والبشرية فى زمن السوق العالمي.

سادساً تغيير طبيعة القوى العاملة

تمكنت العولمة بدرجة كبية من تغيير شكل وطبيعة القوى العاملة، وذلك لاعتمادها على نتائج الثورة التكنولوجية، وكنتيجة طبيعية لتغير أدوات ووسائل الإنتاج، ولم يعد هناك حاجة مطلقة للعديد من الأيدى العاملة فى أى من المجالات الصناعية على مختلف أنواعها أو فى المجال الزراعى الذى كان من أكبر المجالات استهلاكاً للعمالة غير الفنية، وبالتالى فإن جميع المجالات الأخرى من نقل ومواصلات أو وسائل إتصال، أو صحة وعلاج. فكلها خضعت

رغماً عنها للميكنة، وتحولت من الميكنة إلى الإلكترون؛ وبالتالى صغر حجم الآلات والمعدات المستخدمة، واختصرت عمليات الإنتاج، وأصبح فى الامكان الاعتماد على آلة واحدة، أو جهاز بمفرده للقيام بكل المتطلبات فى مجال تخصصه، وتلك بداية البطالة الحالية والمستقبلية ومن هنا كان الأمر جد خطير، هل يقف الإنسان متفرجاً للآلات والمعدات وينتظر عطلها ليخدم بدلاً عنها أو يدمرها ليحل محلها فهذه كلها تخيلات أو أوهام لم يعد لها مكان على أرض سوق العمل، فالجميع ينظر إلى الميكنة من عدة زوايا أهمها الدقة العالية، والسرعة المذهلة، والأمانة والإخلاص فى العمل، ونقف عند الأمانة والإخلاص التى سلبتها الآلات الحديثة من قلوب العاملين واستطاعت بها أن تغزوا قلوب رجال الأعمال الراغبين فى راحة البال وكثرة المال، ولا شك أن أصحاب رأس المال تهمهم تلك الصفات بغض النظر عن أى شيء آخر، ولم يفكروا فى البديل ولا اختيار لهم فى ذلك. ومن هنا يمكن القول أن طبيعة القوى العاملة قد تغيرت تماما وأستطاعت تكنولوجيا العولمة الاستغناء عن تلك العمالة التى تؤرق رجال الأعمال من كثرة المطالب وما يرغبون فى الحصول عليه من مميزات حتى أنهم طالبوا أن يكونوا شركاء فى الأرباح، وأكثر من ذلك أن يقاسموا رجال الأعمال بالشراكة فى رأس المال ولم يعد لرجال الاعمال قلب رحيم من جراء ما عانوه من طلبات نقابات العاملين وما صارت إليه التكنولوجيا المتطورة التى تعمل بلا صوت وتنتج بالمواصفات المطلوبة ولا تطلب شيئاً مطلقاً.

ولا شك أن هذا التحدى من أقوى عوامل التحدى الحقيقى لغزو العولمة المعرفية والرأسمالية، وقد أكد المحللون للدور الاجتماعى والاقتصادى للتعليم حقيقة هذا العامل، ولم يجدوا سوى ضرورة إعادة النظر فى منظومة التعليم مؤكدين أن طبيعة قوى العمل من القوى الحاكمة لمناهج المؤسسات التعليمية وينبغى العمل بكل قوة وسرعة وفكر وتخطيط فى التوازى مع متطلبات سوق

العمل حتى لا يصبح خريج هذه المؤسسات فى واد وسوق العمل فى واد بعيداً عنه كل البعد.

ويمكن القول أن تغير طبيعة قوى العمل ومتطلباته أصبحت تمثل تحدياً حقيقياً للمدرسة على وجه الخصوص، لأنها الإدارة الوحيدة المسئولة عن تخرج العمالة بمختلف تخصصاتها. وإذا لم تكن قادرة على التفاعل الموجب مع سوق العمل، فسوف تواجه بالرفض التام فى سوق العمل المحلية والعالمية وبالتالى فإنها سوف تفقد مصداقيتها لطلابها فى المستقبل.

ولا شك أن تلك المواجهة الضرورية أصبحت محور اهتمام كل الأوساط التعليمية المحلية والقومية والعالمية لإعادة تنظيم الموقف التعليمى بصورة متكاملة حتى تتلائم طبيعة الخريجين مع طبيعة سوق العمل، وأصبح الخوف والرعب فى قلوب القائمين على المنظومة التعليمية من زيادة الهوة واتساع الفجوة بين مؤسساتهم التعليمية ومتطلبات سوق العمل المستقبلية، وحتى لا يتحول الاتفاق على التعليم إلى فاقد كمى وكيفي، بالإضافة إلى الهزة الاجتماعية للمجتمع من زيادة عدد البطالة بين شبابه.

وأكد خبراء الاقتصاد وعلماء الاجتماع لرجال التربية فى كل مكان فى العالم على ضرورة إحداث ثورة فى المجال التعليمى كى يتلاءم خريجو التعليم مع متغيرات سوق العمل ومتطلباته، حيث أن سوق العمل لم يعد قاصراً على ابناء الوطن فى تنافسه بل الأمر أصبح تحت سيطرة العولمة مفتوحاً لكل دول العالم، وهناك العديد من الدول النامية التى اهتمت بهذا التغير وعملت له ألف ألف حساب خاصة الهند والصين وأصبحت عمالتها العالية المستوى تهدد عمال السوق فى كل مكان لرخص الأجر وكفاءة العمل.

ولم يعد هناك اختيار امام المدرسة الحديثة فى ضرورة تنمية إدارة الأجيال نحو تحقيق ذاتهم فى أوطانهم، والسيطرة التامة على سوق العمل بما لديهم من كفاءة نادرة وقوة خارقة حتى ينقذوا أنفسهم وذويهم من ذل العولمة وعلى المدرسة أن تقدم نماذج من المجالات ونواحى المعرفة الذين استطاعوا بكفاءة عالية تغيير طبيعة عملهم لتتلائم مع التغير الحادث فى سوق العمل العالمي ويكون ذلك دافعاً للمثابرة والشجاعة وعدم التراخى والكسل، والتسويف للزمن المتناهى الصغر، ومن المهم جداً إعادة صياغة الموقف التعليمى فى الفصل الدراسى لكى يتحول التفاعل إلى البحث الجاد عن كل ما هو جديد ومفيد، ويساهم فى صعودهم إلى التميز الفائق والذى يحقق لهم الصدارة العالمية فى قائمة سوق العمل.

ويجب ألا تقف المدرسة عند التميز بناءً على المواصفات الحالية للعمالة، ولكن عليها أن تبحث بسرعة عن المزيد من التميز لأن تسارع التغيرات فى زمن العولمة يجعل ممتاز اليوم جيد فى الغد، وبالتالى يتقلص الموقف التنافسى لجماعة الخريجيين، وهذا يجعلنا نزيد من قدرتنا المعرفية، وأن تكون على أعلى درجة من الانفتاح على العالم المتقدم بشروط سبق أن وضحناها والتى أهمها الحفاظ على قيم وتراث المجتمع، وأن نجعل منها وحدها بما تملكه من مقومات وثروات مختلفة يمكنها أن تجعل سوق العمل فى صالح أبنائها دون خوف من زلازل العولمة وتدمير الرأسمالية لرابطة العاملين فى كل مكان. وهذا دور ريادى من المدرسة إذا استطاعت أن تجعله من أولويات الأهداف القومية حتى يمكن من خلاله إحداث طفرة عالية المستوى فى محتوى التعليم وفى مخرجاته وبالتالى تكون مع العالم المتقدم فى توازى تام، حيث أن أفضل القوى الآن هى القوى البشرية المعدة لعالم متغير.

سابعاً سرعة التحول من المال إلى فكر المعرفة

إن المتتبع لتاريخ الشعوب والثورات الصناعية والاقتصادية فى العالم كله يتأكد من قناعة أن كل الثورات قامت على مبادئ وأفكار معرفية ولكن لضعف نفوذ أصحاب الفكر والمعرفة لم ينالوا القسط الواجب من الاهتمام والدعاية، وتحول الاهتمام كله إلى رجال الصناعة والاقتصاد وأصبحوا هم وحدهم أصحاب الفضل كله.

حتى أن نظرياتهم العلمية وتجاربهم المعملية تدرس فى كتب التاريخ وتذكر عن عطاء العلماء.

ومع دخول القرن الحادى والعشرين وانتشار فكرة العولمة أصبح للمعرفة قوة استراتيجية، حتى أن الحكومات القوية فى كل دول العالم اتخذت من السيطرة على المعرفة ووسائلها ميزة استراتيجية كبري، بل يرى البعض أنه على المدى القريب فى السنوات القادمة سوف يصبح سوق الفكر والمعرفة من أهم أسبابها التفوق والتنافس.

فالمعرفة والفكر الإبتكارى هما اللذان يساعدان على معرفة القوة الفعالة فى كل موارد المجتمع المادية والبشرية وبالتالى يمكن تحديد فرص النجاح الأكيد ومواقعها وأسهل طرق الوصول إليها، وكذلك مواطن المخاطر ووسائل الوقاية منها، ومن ثم يقرر علماء الإدارة على مستوى العالم المتقدم أن من يملك الفكر والمعرفة المتجددة والمبتكرة سوف يكون له السبق فى كل مكان، وهما جناحاً القوة الحقيقة فى الزمن القادم، كما إنهما من أهم وسائل الأمن والأمان والسيطرة على الموقف كاملاً فى كل الأحوال سواء كانت خيراً أم شراً.

وإذا كانت التغيرات تتسارع فهذا لا شك بفضل المعرفة والمعلومات، وفعلاً لقد إزداد إحلال المعلومات محل المواد الخام الكثيرة والأيدى العاملة الكثيفة،

وبالتالى يقل كثيراً الاعتماد على العضلات مقابل الاعتماد على معرفة العقل وما فيه من خبرات قد تسهم فى حل العديد من مشكلات البشرية.

ولقد أصبحت المعرفة والفكر من العوامل الاستراتيجية فى ظل العولمة، وبذلك يكون من الضرورى أن تزود المدرسة القوة البشرية التى هى مخرجاتها الوحيدة بهاتين الخاصيتين اللتين لا غنى عنهما لأى شخص ولأى جماعة ولأى دولة فى هذا العالم المتسارع المتفجر معرفياً، وقد شاع بين العامة والخاصة أننا نعيش عصر المعرفة العملاقة والفكر المفتوح، وهذا يؤكد أهمية العقل وما يقدمه من إبداع وإبتكار يمكن من خلالهما الوصول إلى أعلى درجة من السعادة والسرور لكل البشرية إذا أراد أصحاب فكر العولمة وأهدافها. ولأهمية العقل وضرورته وقيمته وتأكيد دوره فى الحياة السوية، والعمل الجاد الذى كلف الله به نبى الإنسانية، قال المعتزلة (إذا سلب الله ما وهب – العقل – سقط ما وجب – أفعال الخير والتقدم).

وتأكيداً بالقرآن أهمية المعرفة وعلو وسمو العقل فى آيات لا يمكن حصرها لزيادة عددها وتكرارها ونأخذ على سبيل المثال لا الحصر قول الله تعالى فى سورة (الزمر) **﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾** (٩) أليس ذلك كله تأكيداً لفضل الفكر والمعرفة؟ وإذا تم تقسيم أنصبة الميراث للفكر والمعرفة، فإن المدرسة تأخذ النصيب الأكبر وتتحمل المسئولية الأولى فى زيادة بناء العقل حتى يرتفع مستوى الوعى والإدراك والفكر والإبتكار لدى جميع الطلاب.

ولا شك إذا استطاعت المدرسة التعامل مع هذا التحدى – العرفى – فإنها سوف تجد من الوسائل ما يحقق لها الأهداف ويجعلها قادرة على مواجهة كل الأوضاع التى تغلق منافذ الحوار العقلانى حتى يتم السير فى خطى مسرعة نحو أداء المهمة السامية والدرجة المطلوبة لأجيال الغد المشرق والمستقبل المنشود.

ثامناً سرعة حراك الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية

إن العالم كله فى عصر العولمة يؤكد كل يوم فلسفته وأهدافه والتى مضمونها أن النمو الحقيقى هو النمو الإقتصادي، أما التغير الاجتماعى المنشود فإنه يتحقق تدريجياً كتابع وكضرورة للنمو الاقتصادى وكثمرة له، فالنمو الاقتصادى هو وحده الكفيل بتوفير الموارد المالية لمواجهة ما يلزم من خدمات اجتماعية، ولذلك تعتمد العولمة على نوعية وتنظيم الحياة الاقتصادية فى العالم المتغير كقاعدة أساسية ترتكز عليها للإنطلاق السريع والقوى إلى تنمية الخدمات الاجتماعية ثم تصل بهم إلى ما يتمنون من رفاهية اجتماعية آملين فى قوتهم الاقتصادية بعدم التقهقر إلى الخلف مرة ثانية.

ويؤكد علماء الاجتماع أن كل تغير اقتصادى له نتائجه الإيجابية والسلبية على الحياة الاجتماعية بصورة مباشرة وغير مباشرة، أما الايجابية فهى سرعة الحراك للعديد من الجماعات الفقيرة والمتوسطة إجتماعياً لتصعد بهم إلى ما هو أعلى وأفضل كثيراً مما عاشوا فيه سابقا، وتلك أحد السمات الإيجابية التى يرجوها الجميع، ولكن السالبه والتى يخشى منها، فتلك التى تأخذ المتوسطين والفقراء إلى ما هو دون حد الفقر من خلال الإستغناء عنهم فى المصانع والعديد من الأعمال الأخرى التى استطاعت القوة الاقتصادية أن تميكنها بتقنيات تكنولوجية عالية المستوى ولا تستطيع أيا ما النقابات العمالية أن تطالب بإبقاء هذه العمالة فى تلك الأعمال، لأن المقارنة ظالمة وبقاءهم لظلم لا يساويه ظلم، لأنه ظلم إجتماعى مركب، ويؤكد البعض فى هذا المقام على أنه ظلم قومى حيث يصيب المجتمع بكل طوائفه بتأثيرات مختلفة ومتباينة بأنواع عديدة من الظلم.

وإذا كان عدم الاستقرار فى عملية حراك الطبقات إقتصاديا وإجتماعيا كأحد نتائج التغيرات المتسارعة لعصر العولمة، فإنه بلا أدنى شك يمثل تحدياً حقيقياً

لعلماء الإقتصاد والإجتماع والتربية حيث يشتركون جميعاً فى عمليات بناء الإنسان والمجتمع، وعليهم يقع عبء تأمين السلام الاجتماعى للمجتمع، وقهر الظلم الإجتماعى فى كافة صوره ومجالاته لتحقيق ذلك السلام، وما الهوية الإجتماعية لإنتاج ذلك، وهذا ما يخشى على المجتمعات النامية منه.

والمدرسة كأحدى المؤسسات الإجتماعية سوف تعانى كثيراً من هذا التحدى السريع والواضح حيث تزداد حركة الحراك الاجتماعى فى كثير من القطاعات وبالتالى سوف يتسم المجتمع بتعددية الأوساط الثقافية الإجتماعية والإقتصادية وما يترتب عنها من نتائج فى درجة الطموح التى تنعكس على سلوك التلاميذ والمعلمين وذلك يتطلب سرعة التفكير فى إيجاد درجة عالية من التوازن للسيطرة على الموقف والوصول بالنظام التعليمى إلى بر الأمان المطلق، وحتى لا تتفجر سفينة المجتمع اجتماعياً من قوة الأمواج التى ترتطم بقوة بتلك السفينة.

وبالرغم من الإيمان العلمى العميق بعدم القدرة على السيطرة التامة لحركة الحراك الاقتصادى الإجتماعى العالمى فى أى مكان، إلا أن الأكثر خطراً من ذلك هو عدم القدرة على التنبؤ بمعرفة قوة ومكان الإنفجار الاقتصادى الإجتماعى الذى يحدث معه ثورة ذلك الحراك، ومن هنا علينا أن نتوقع فى كل لحظة المزيد من حراك المجتمعات وأن نلحظ أثرها فى المزيد من التغيرات الواسعة الآثار ونتابع بدقة التضادات فى كثير من الأوضاع الإقتصادية الإجتماعية مثل الإنتعاش والإنكماش فى حركة السوق، وكذلك الارتفاع والهبوط فى أسعار العملة. والرواج والكساد فى التجارة وزيادة العرض وقلة الطلب، كل ذلك يحمل معه مظاهر نفسية وإجتماعية عديدة ومتضادة مثل الأمل واليأس، والسرور والبأس، والفرح الحزن، والرغبة والرهبة والإقدام والإحجام على كثير من الأمور فى المجالات المختلفة، ويصبح من الضرورى على المدرسة أن تكون على وعى تام بالغد أو أقل القليل من تلك الإحتمالات، ومن ثم تعمل على

إيجاد التوازن الإجتماعى القادر على تحقيق الرجاء المطلوب مصحوبا بالحذر العلمى حتى لا نقع. والمدرسة باعتبارها صاحب أكبر الإسهامات فى حركة الحراك الإقتصادى الإجتماعية يقع عليها عبء التنظيم والحفاظ على الهوية الثقافية الإجتماعية للمجتمع والعمل بكل قوة لعدم النيل من سماتها الشخصية التى تنفرد بها من أجل البقاء.

وتعتبر المدرسة من أهم وسائل التناقل الثقافى والإقتصادى والإجتماعى ومن أهم أدوراها أن تلاحظ بموضوعية وعقلانية درجات وسرعات هذا التناقل مع تمازجه مع التلاميذ حتى نتمكن من تحديد مساراته وأن نضع المنحرف منه فى بوتقه التنقية المجتمعية حتى لا يبقى إلا ماهو صالح ومطلوب لحراك يحقق للمجتمع أمنه وسلامته قبل وبعد كل شيء على ألا يحرمنا من الإستفادة الكاملة من تفاعلنا مع المجتمات العالمية ومعرفة خطوات حراكها ونأخذ ما يناسبنا ونترك كل ما يهدد أمننا الاجتماعى ومن هنا يمكن أن نؤكد أن المؤسسات الإجتماعية عليها أن تقدر دورها وترسم خططها لتحقيق تفاعل واع مع استراتيجية العولمة الإقتصادية والإجتماعية، وتحديد الغايات والأهداف الجوهرية المطلوب منها، والسماح لها بالمرور عبر القنوات التعليمية المغلقة والمفتوحة والوعى كل الوعى بإيقاف كل مايضر المجتمع وأمنه للإبقاء على المكانة السامية التى ورثتها عبر الأجيال الماضية وأودعوها أمانة غالية فى أعناق الأجيال الحاضرة لتسليمها بكل دقة إلى أجيال المستقبل حتى يمكن المرور على جسر خطر العولمة بأمن وأمان وأفضل سلام.

تاسعاً انتشار جماعات الضغط والتقويم القومى والعالمي

إن بركان العولمة المتفجر فى العالم كله بحممه ونيرانه الإقتصادية والإجتماعية، أثار الدوافع الإنسانية الكامنة لدى العديد من الأفراد مما دفعهم

للتجمع فى أشكال قانونية غير رسمية بصور مختلفة للعمل التطوعى على مساعدة البشر فى كل مكان وبدون طلب منهم لحمايتهم من لهيب تلك النيران وهوجاء الحمم. ويطلق على هذه الجماعات الإنسانية القانونية والغير رسمية أسماء متعددة كل حسب طبيعة هدفه، ووسائل عمله، وإمكانات مساعدته، وغالباً ما تقع المسميات تحت أسماء بعيدة كل البعد عن الهدف السياسي، وبالرغم من ذلك فإنها تمارس من القوة والضغط الكثير لمحاولة تحقيق الأهداف الإنسانية والغايات الإجتماعية، وتحصل تلك الجماعات على مبالغ كبيرة من المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية المتسارعة.

وليس من العقلانية أن نطلق على تلك الجماعات فى مجتمعاتنا جماعات الضغط لأن ذلك يدخلها فى دائرة السياسة وهذا لانريده حتى نكون قادرين على ممارسة الحرية والديمقراطية فى أجمل صورها، ولكن يمكن أن نطلق عليها جماعات النقدوالتقويم حتى يكون هدفها البناء والتشييد لكل قطاعات المجتمع، وإذا كان الهدف هو البناء والتشييد فهو بكل تأكيد هدف نبيل وسامي.

ولا شك أن جماعات النقد والتقويم لها صورها فى المدرسة وإن كانت أقل قوة وأقل تدخلا فى عمق النظم التعليمية مثل جماعة مجلس إدارة الصف الدراسي، وجماعة إدارة المدرسة، وجماعة مجلس الآباء على كافة المستويات حتى تصل إلى جماعة المجلس الأعلى للآباء والمعلمين، ولا شك أن هذه الجماعات تعمل على نقد وتقويم العمل المدرسى وتوجيه ذلك العمل إلى ما فيه صالح التلاميذ وصالح المجتمع، ولكن المشكلة العملية أن المدارس ترى فى ذلك النقد الكثير من الحرج خاصة إذا كان التدخل مباشرة وباستمرار، ومن الضرورى أن تعلم تلك الإدارات المدرسية أن هذا التدخل يحميها إذا كان الغرض شريفاً، والعمل خالصاً لوجه الله والوطن.

ولكن التحدى المباشر أمام المدارس هو كيفية إحداث التوازن بين متطلبات المناهج التعليمية ووسائل تقويم الوزارة على مختلف مستوياتهم، ومن متطلبات جماعات النقد والتقويم في المجتمع التى يزداد عددها وحجمهما ويتعاظم دورها فى المستقبل القريب، وعلينا أن نعلم أن هذا التعاظم ليس لشكل حركة المدرسة وفقدها قدرتها على التعديل التلقائي، ولا يمكن أن نقول أنه نوع من الرقابة الخارجية التى نرفضها رفضاً قاطعاً، باعتبار أن العملية التعليمية فى الدرجة الأولى والأخيرة عملية تتعلق بأخلاقيات الضمير، إنما هذه الجماعات حين تمارس عملها تعمل بوعى وإدراك لدورها لتحقيق المشاركة الإيجابية فى المسئولية التربوية حتى تسهم هذه المشاركة فى تحقيق الغايات وإغلاق منافذ الشكوى المستمرة من مخرجات المدرسة، ومن المؤكد أن جماعات النقد والتقويم للتعليم على وجه الخصوص فهى تتكون من جهتين لهما صلة وثيقة بكل العملية التعليمية، فهما إما جماعة الصحافة الحرة التى تنير الطريق أمام المسئولين من خلال توضيح العديد من المشكلات التى يصعب على المسئولين معرفتها وإما الجماعة الثانية فهى من أولياء الأمور وهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى تربية ابنائهم وعليهم يعودالفاقد أو العائد من المدرسة وبرامجها التربوية، وعلى المدرسة أن تؤمن بأن زيادة حجم ودور الجماعات المتعددة للنقد، وتعدد مطالبهما أمر يتعلق بالكيان البيئى وسلامته.

وأمن التلاميذ وآمالهم هى من الأهداف العليا التى يجب أن نؤمن بأهميتها وضرورتها لصالح المواطن والتليمذ والوطن. وقد أيد العقل الجمعى للمجتمع فى الفترة الأخيرة ضرورة تحقيق دور اجتماعى للجماعات التقويمية، واعتبارها ضرورة قومية فى عصر العولمة من أجل الحفاظ على مقتضيات السلوك الإجتماعي، وهذا يوجب أن تضع إدارة المدرسة فى خطتها الإستراتيجية

الإستعداد شبه التام لتقبل التعامل مع هذه الجماعات حتى لا تكون المدرسة سداً سالباً يوقف موجات النقد الموجب البناء ضد خطر وشر المستقبل.

وعلى أجيال الإدارة المدرسية فى عصر العولمة أن تضع موضع التنفيذ كل الملاحظات والمبادئ التى تنادى بها الجماعات التقويمية بعد وضعها على مائدة المناقشة التربوية إيماناً بأهميتها وضرورتها كأسلوب عمل عصرى بعيداً عن دكتاتورية التفكير والتنفيذ التى كانت سائدة فى عصور سابقة.

وقد أسهمت القرارات الوزارية الجديدة فى جعل دور هذه الجماعات دوراً مطلوباً من خلال مجالس الآباء والأمناء المنتخب والمعين بطريقة فى غاية الديمقراطية، وكفلت له القرارات الوزارية الدور الرقابى الشريف، والتوجيه الكريم لصالح المجتمع أولاً وأخيراً باعتبار أن المدرسة أحد أهم المؤسسات الإجتماعية لحماية المجتمع من كل إنحراف إقتصادى أو سياسى ولاشك أن المدرسة تقنع بأن دور الجماعات دوراً حقيقياً لمخرجاتها فهو في النهاية حماية تلك المخرجات فى سوق العمل من البطالة وحمايته من الإنحراف على كافة صوره ومجالاته، فإذا كان الهدف واضحاً للجميع فلا ضير مطلقاً من أن تعمل جميع الجماعات فى حركة متوازية وموحدة من أجل الوقوف صفاً واحداً ضد شر انحراف العولمة فى سواء السبيل.

عاشراً إختلاف معايير الإختيار ومقاييس النجاح

إن التحولات العالمية التى فرضتها فلسفة العولمة، غيرت كثيراً من المبادئ والقواعد التى كان يعتمد عليها فى الاختيار الأمثل لجميع الوظائف، حيث كان من الأمور الأساسية فى الإختيار المؤهل والتقدير، ثم تضاف مجموعة من الشروط حسب نوع الوظيفة المطلوبة وكذلك المجال الذى سوف يعمل فيه، وعلى هذا الأساس كان يتم التفاضل فى الإختيار.

ومع انتشار فكر العولمة فى أرجاء الأرض كلها تحولت معايير الاختيار ١٨٠ درجة تماماً. ولا يمكن أن نرجع هذا التغير إلى زيادة الأيدى العاملة وقلة الطلب عليها، وإن كان ذلك جزءً قليلاً من الكل، ولكن التغير يرجع أساساً إلى فكرة رأس المال وصاحبه ورغبته فى استقرار مؤسسته مهما بلغ الأمر من تكاليف، ولذلك فهو فى حاجة إلى شخص واحد قادر على إدارة فروع المؤسسة فى كل مكان، ويملك المقدرة العالية فى السيطرة عليها من خلال وسائل الإتصال الجيد التى يملكها صاحب المال.

ولقد استطاعت الرأسمالية أن تضع مجموعة من معايير جديدة يتم من خلالها الإختيار، ولأهمية هذه المعايير وقدرتها على الفصل بين الغث والثمين انتشرت فى كل مكان وفى كل مجال، حتى وصلت الدول النامية باعتبارها أسواق أصحاب فكر العولمة، وبذلك كان من الضرورى أن يتم الإختيار فى ضوء تلك المعايير حتى يمكن تحقيق أهداف المؤسسة وطموحاتها فى الاستمرار على النجاح الذى خططت له فى المستقبل.

وأمكن من خلال هذه المعايير التحرر الكامل من التوظيف الإجبارى الذى كان متبعاً فى العديد من الدول النامية باعتباره أحد الحقوق الدستورية للمواطن على الدولة واستطاع هذا التحرر وما تم من وضع مبادئ للاختيار أن يقلب مقاييس النجاح بصورة لم يسبقلها مثيل، وما كان يفيد من أكبر النجاحات فى الماضى القريب أصبح لا يمثل شيئاً هاماً. وأصبح النجاح هو القدرة على التعامل مع عصر المعلومات لكل ما تعنيه هذه الثورة من انفتاح وعقلانية وتكامل فى النظرة وتحقيق النصر والاستمرار عليه.

وليس غريباً ولا مستحيلاً أن تتغير معايير النجاح ومقاييسه وأن تختلف كثيراً عما نعيشه اليوم وذلك لأن الأمر يختلف كثيراً فى درجة الآمال والطموحات المتوقعة حيث تزداد حركة ومساحة التطلعات لدى كل شعوب

الأرض، ويصبح الرضا شيئاً مستحيلاً، والأمل فى الأفضل هو بداية التطلع إلى الحياة فى أول مراحلها، ومن هنا كان من الضرورى أن تعى المدرسة من الآن أهمية تغير معايير الاختيار ومقاييس النجاح، حتى يمكن أن تتفاعل مع هذا المتطلب ولا تكتفى بنسب النجاح التى تصل إلى ١٠٠% من عدد الطلاب فى المدرسة أو الإدارة التعليمية، فإن نجاح الكم لم يعد يحقق مقابلة هذا التحدى الصعب، بل من الواجب والمسئولية القومية أن تنظر إلى حركة سوق العمالة، وتتطلع إلى التنافس الشريف والقوى فيها، حتى يمكن الإستفادة بالفرص السانحة فى سوق العمل، وعلى المدرسة أيضاً أن تكون بعيدة النظر تماماً فى طريق المستقبل حتى تكون قادرة على اعداد أجيال يمكنها أن يكون لها وافر النصيب من الإختيار، وأن يحققوا أفضل النجاحات عند العمل.

وتستطيع المدرسة أن تحقق فى مخرجاتها أفضل المعايير إذا استطاعت أن تجعل تلك المعايير جزءً من أهدافها التعليمية وأن تتضمنها فى مناهجها ونشاطاتها، وبذلك يلقى كل خريجيها حسن القبول فى سوق العمل.

وعلى المدرسة أن تتحمل كل المسئوليات، وتجدد الطاقات لتشحذها على العمل بكل الصور حتى يمكن الوصول بالمنتج التعليمى لأفضل صورة على مستوى العالم كله. ولا شك أن ما فرضته العولمة من تغيير فى معايير الإختيار لم يكن من فراغ ولكن من فلسفة متطلبات العصر، حيث لابد أن تكون الأفضلية فى الاختيار للكفاءة القادرة علي تحقيق معدلات النجاح الكبيرة والقدرة على الإبتكار المستمر، وحل المشكلات بأقل الإمكانات، وكذلك القدرة على التفاعل مع التحديات، والسير فى ركب الحضارة والتقدم والإستعداد لتحمل مسئولية التحدى المستمر لمتغيرات التسارع فى كل شيء وفى كل مكان، ومن هنا يكون الإختيار دائماً للمستقبل الأفضل والنجاح المأمول.

ونحن نؤمن تماماً بأهمية دور إدارة الفصل الدراسى بإعتباره نقطة الإنطلاق نحو العالم كله وليس المجتمع المحلى فقط، أن يكون هذا الدور مؤثر وفعال فى تحقيق التواؤم وإتساق مع مقاييس إختبار، حتى يكون لمخرجات المدرسة التى تبدأ وتنتهى فى الفصل الدراسى المكانة العالية، فى سوق التنافس مهما تقدمت وتعددت مقاييس الإختيار ومعايير التميز. وليس عيباً مطلقاً أن يكون من أهم ملامح التغير العالمى هو إعادة صياغة الاختبارات، لتحقيق الجودة العالمية العالية لفكر الأنسانية، حيث إننا آخر عهود الإنسانية وكان من المتوقع أن تأخذ الدنيا أجمل ثيابها من إنتاج عقول البشر الذين هم جمعوا كل خبرات العقول السابقة لهم.

obeikandl.com